

العراق

الوفد الكردي المعارض يواصل جولته في بغداد
العبادي: انتصرنا سياسياً بتمسكنا بالدستور

لكافة النخب الكردية، ولا سيما أن هذا الوفد لا تشارك فيه الأحزاب التقليدية في كردستان (حزباً «الديموقراطي الكردستاني»، و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، متأسفاً لأن فشل حكومة كردستان في إيجاد حل لمشاكل الإقليم، دفع المعارضة إلى أن لا تقف مكتوفة الأيدي».

بدوره، أكد الأمين العام لـ «الأمم المتحدة» أنطونيو غوتيريش، أمس، دعم «المنظمة الدولية لحل الخلافات بين أربيل وبغداد سلمياً وعبر المفاوضات السياسية وفق مبادئ الدستور العراقي»، وذلك بعد تسلم رئيس وزراء «الإقليم» نيجيرفان البرزاني رسالة منه، وفق بيان صادر عن حكومته.

في موازاة ذلك، لا يزال الحديث عن احتمال تأجيل الانتخابات قائماً، مع استمرار عددٍ من القوى السياسية إبداء رغبتها في ذلك تحت «ذرائع» شتى. إذ استبعد النائب عن كتلة «اتحاد القوى» حسن خضير شويد، إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في 12 أيار المقبل، مجدداً «رفض كئنته لإجرائها قبل إعادة الناظرين إلى مناطق سكناهم». وقال في تصريح، أمس، إن «المفوضية العليا للانتخابات استعرضت آليات عملها والصعوبات التي تعرقل مهماتها، وأوضحت أنها لن تتمكن من إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة إذا ما توافرت الأموال اللازمة لها»، معتبراً أن «مطلب إعادة الناظرين يعد أساسياً بالنسبة إلينا، وبخلافه لن تجري الانتخابات كما خطط لها».

وبالرغم من محاولات «الإصاق» بتهمة التأجيل، بـ «المفوضية»، إلا أن الأخيرة أبدت استعدادها لإجراء الانتخابات النيابية والمحلية في يوم واحد. ويقود الحديث عن الانتخابات في «بلاد الرافدين» لجهة القوى المؤيدة لإجرائها إلى شكل التحالفات المتوقعة، وكان آخرها أمس تأكيد «تيار الحكمة الوطني»، بزعامة عمار الحكيم، أن «التحالفات السياسية والانتخابية ستختلف عن سابقتها»، بتعبير القيادي حسن خلطي، الذي لفت إلى أن «الكتل الكبيرة بدأت بالتفكك، وهذا سيعطي مجالاً لتحالفات جديدة، لكن في الإطار العام إلى هذه اللحظة لم تتبلور صورة واضحة عن تحالف معين»، موضحاً أن «تحالف الكتل مع بعضها يعتمد على أي قانون انتخابات ستخوض به العملية الانتخابية». وأضاف في تصريح صحافي أنه «إذا مضينا بقانون الانتخابات النافذ لسنة 2013، ومن دون تغيير، فهذا سيعطي فرصة لتشكيل تحالفات كبيرة».

(الأخبار)

السماح لهم بإعادتنا إلى الورا».

وعلى خط الأزمه، استقبل نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي، أمس، الوفد الكردي الذي يزور بغداد لبحث القضايا العالقة بين المركز و«إقليم كردستان»، مؤكداً ضرورة أن لا يدفع الشعب الكردي ثمن الأخطاء التي ارتكبها عدد من ساسته.

ويضم الوفد ممثلين عن «حركة التغيير»، و«الجماعة الإسلامية» و«التحالف من أجل العدالة»، إذ أشار النائب عن «الجماعة» زانا سعيد، إلى أن «فشل حكومة الإقليم في إدارة الشارع الكردي جعل الأحزاب الكردية تنقل معاناتها إلى حكومة بغداد»، معتبراً أن «الوفد الكردي الذي قدم إلى بغداد ليس وفداً تفاوضياً، بل معارض جاء لنقل رأي الشارع الكردستاني الذي عانى الخلافات السياسية بين بغداد وأربيل منذ سنوات». ودعا سعيد، في تصريح صحافي، العبادي إلى «الاستماع

في شام المنبني في العاصمة بغداد، أمس (أ ف ب)



يواصل الوفد الكردي المعارض لاربيك جولته في بغداد، ليحل ضيفاً أمس على نوري المالكي، وسط تأكيد أعضائه أنه فشل حكومة «الإقليم» دفعهم إلى نقل المهانة إلى حيدر العبادي، الذي يواصل استثمار عودة قواته إلى المناطق المتنازح عليها مع «كردستان»، تحت شعار «التمسك بالدستور»

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أن العراق قادراً على أن ينهض ويصبح في مصاف الدول المتقدمة بـ «وحدة وإرادة شعبه الذي استطاع تحقيق المستحيل، وإلحاق الهزيمة بعصاة داعش في أصعب الظروف»، مشيداً في احتفال جماهيري احتفاءً بـ «النصر على داعش» بـ «فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني، والاندفاع البطولي للعراقيين، وتطوعهم للدفاع عن وطنهم ومقدساتهم».

ومن دون أن يسمي أزمة بغداد - أربيل المستمرة على خلفية إجراء الأخيرة استفتاءً للانفصال عن العراق، في أيلول الماضي، رأى العبادي أن الشعب العراقي قد «انتصر سياسياً بتمسكه بالدستور، ووحدة العراق، وعدم التمييز بين أبنائه»، محذراً من الاستماع إلى «أصوات النشاز التي كانت تشكك بتحقيق النصر، وعدم

أما على المستوى السياسي، فيعقد الوفد الوزاري العربي المعني بالتصدي لتداعيات قرار ترامب الأخير اجتماعاً له اليوم (السبت) في العاصمة الأردنية عمان، برئاسة وزير الخارجية في المملكة أيمن الصفدي، وذلك تنفيذاً للقرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الأخيرة. ويضم الوفد الوزاري العربي ووزراء خارجية كل من الأردن وفلسطين ومصر والسعودية والإمارات والمغرب، بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط.

أما فلسطينياً، فنقلت وكالة «الأناسول» التركية عن مصدر في حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين»، أن التوجه العام لدى الحركة «يميل نحو المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير»، المقرر عقده منتصف الشهر الجاري. وقال المصدر إن «الجهاد لا تزال تدرس بعمق الدعوة التي تسلمتها للمشاركة في الاجتماعات»، فيما لم تعلن «حماس»، التي تلقت دعوة مشابهة، قراراً بهذا الشأن.

إلى ذلك، دعا وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد اردان، إلى تفكيك «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) في أقرب وقت ممكن. وقال اردان في تصريح أمس، «أجد صعوبة في الاعتقاد بأن الخارجية الإسرائيلية تعارض قطع المساعدات للأونروا، وهي الهيئة التي تديم مشكلة اللاجئين بدلاً من حلها، والتي تساعد الإرهاب بجميع الطرق».

(الأخبار)

تقرير

وساطة خليجية بين القاهرة والخرطوم

سامح شكري بزيارة للخرطوم الشهر المقبل، لكن هذه الزيارة قد يُعدّل موعدها بناءً على الاتصالات الجارية بين البلدين، عبر الوسطاء الخليجين، علماً بأن وزير الخارجية السوداني إبراهيم الغندور كان في القاهرة خلال حزيران الماضي واتفق مع شكري على تعزيز التعاون بين البلدين، وجرى خلال الزيارة احتواء غضب متبادل بين البلدين وتبادل للرسائل الشفوية بين السيسي والبشير.

ورفض وزير الخارجية سامح شكري قبل أيام مقترح من مساعديه بإدانة تصريحات نظيره السوداني إبراهيم الغندور التي أدلى بها في مقابلة مع قناة تركية وأعلن خلالها أن «مصر لا ترغب في أن تكون السودان دولة قوية»، حيث صيغ بيان في الخارجية المصرية يتضمن تأكيد عدم التدخل في شؤون أية دولة ودعم مصر للسودان حكومة وشعباً، لكن جرى التراجع عن إصداره بعدما تلقى شكري تقدير موقف يفيد بأن الخرطوم تواجه ضغوطاً داخلية بسبب الأوضاع الاقتصادية، وتحاول إثارة أزمات خارجية لشغل الرأي العام، كما جرت العادة في ملف حلايب وشلاتين، الذي يجري فتحه في الداخل السوداني قبل موعد كل انتخابات رئاسية.

وبرغم انتقاد مصر بشكل غير رسمي لقرار السودان بمنح تركيا جزيرة سواكن وشعور مصر بالتهديد من الوجود التركي في البحر الأحمر، إلا أنه جرى تجنب الحديث المباشر بين البلدين في الأمر، واكتفى بالاتصالات التي جرت بين السودان والإمارات والسعودية، إذ سافر شكري إلى أبو ظبي الأسبوع الماضي لمناقشة الأمر مع نظيره الإماراتي.

الإعلام لتنتقد الرئيس عمر البشير ونظامه. واستعانت مصر بالسعودية والإمارات للتدخل بغرض تعديل السلوك السوداني الذي وصفته مصادر في الخارجية المصرية بـ «العدواني» وغير المبرر»، وسط تأكيدات أن الخرطوم تواصل فتح ملفات جرى التوافق على إغلاقها بين الجانبين، وبخاصة ملف حلايب وشلاتين، الذي ترفض مصر أي حديث بشأنه، بالإضافة إلى التعامل بالصمت الكامل، على أية تصريحات في الداخل السوداني حول الحدود البحرية، التي من شأنها إثارة مزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين.

وبرغم الفجوة المصرية الرسمية بأن الخرطوم لم تعد في صف القاهرة في ملف سد النهضة، سواء بالتواصل مع دول مجموعة دول حوض وادي النيل، أو عبر المفاوضات الثلاثية التي تجري بين

مصر: الخرطوم تواصل فتح ملفات جري التوافق على إغلاقها

القاهرة والخرطوم وأيسر أبابا، إلا أن مصر رفضت إخراج السودان من المحادثات المتعثرة لتأكيداتها أن الأضرار والمخاوف المصرية من سد النهضة تؤثر أيضاً في الخرطوم التي ستعرض لكارثة إنسانية حال تعرض جسم سد النهضة للانهييار أو التصدع بعد بدء تخزين المياه فيه.

وكان يفترض أن يقوم وزير الخارجية المصري

دخلت السعودية والإمارات على خط الوساطة بين القاهرة والخرطوم التي سحب سفيرها في القاهرة للتشاور مساء أول من أمس، وبعد وقت قصير من ابلاغ السفير المصري في السودان بهذه الخطوة، عبر وزارة الخارجية السودانية.

القاهرة - الأخبار

هذه الخطوة السودانية كانت متوقعة من قبل القاهرة، خلال الفترة الماضية، في ظل توتر العلاقات بين الجانبين، وسط شكوى من القاهرة بوجود «نيات عدوانية» من قبل الخرطوم عبر إثارة مجموعة من الملفات والقضايا الشائكة بين البلدين، «بتحريض تركي قطري».

على المستوى الرسمي، استقبلت الدبلوماسية المصرية قرار الخرطوم بتصريح مقتضب للمتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد، أكد خلاله أن «مصر تقيم الموقف بشكل متكامل لاتخاذ الإجراء المناسب»، وسط توجيهات بتجنب التصعيد الإعلامي ضد السودان على عكس ما كان يحدث في التوترات السابقة، التي كانت تخرج فيها وسائل



أدى تراجع الموارد المالية إلى اعتماد البلاد على سياسة تكشف



العزیز بوتفليقة إزاء مسألة ترشحه لولاية رئاسية خامسة، وهو القرار الذي سببني عليه مواقف كثير من منافسيه في الساحة. وعلى الرغم من مرض بوتفليقة الذي منعه من مخاطبة الجزائريين طيلة ولايته الرابعة، إلا أن أنصاره يرون إمكانية استمراره لولاية أخرى، طالما أنه ليس هناك أي موانع قانونية تجاه ترشحه. وقد بدأت تظهر في الساحة تنسيقيات لمساندة الرئيس يقودها شخصيات تنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني، بمبرر أن استمرار الرئيس سيضمن للجزائر الاستقرار في ظل الأوضاع الإقليمية المتدهورة التي تحيط بها. وعلى عكس ذلك، يرى معارضو الرئيس أن ترشحه سيقتل أي أمل في المنافسة، وسيغذف بالبلاد إلى أتون الجهول، كون الرئيس - في نظرهم - لا يمتلك القدرة الجسمانية على الحكم.